يقع الباحث عن سبيل سوي للتعامل مع اختلاف الناس طوائف ومذاهب بين مخافتين، مخافة القمع والاستبداد، ومخافة الانشقاق والتمزق، فإن مَنَعَ الاختلاف المذهبي وَقَعَ في الاستبداد، وإن أذن؛ تسبب في تفرق المجتمع طوائف ومذاهب.

ومما لا شك فيه أن وحدة الناس/ الأمة/ الشعب/ الوطن/ على أمر جامع في كل شيء، أو في كل شيء هام، هو حلم ذهبي، وأمل ظل مطمعاً إنسانياً ولا يزال، ولكنه ظل دائماً مستحيلاً يتمنع، فإن حدث لأمة ما، فلفترة، ثم لا يلبث الناس يختلفون.

إن الإنسانية وأمام هذا التردد بين التوحد المأمول والمترائي بالإمكان، وبين الواقع الذي لا ينفك يثبت لنا أنه مستحيل، ظلت تترد في تاريخها بين طلب الوحدة ولو بالتعصب، وبين التسليم لحقيقة الاختلاف، ولو باليأس من سواه.

تاريخ الوعي الإنساني يدون هذا في السياسة والمجتمع، فطوراً كان يطلب الوحدة ويعذب على الاختلاف، وتارة يستسلم للطبيعة فيقره ويشرع له، فالذين تتبعوا تاريخ العلاقة بين الأديان والسياسة، رصدوا تقلباتها ، فتارة وتارة، ، مثال ذلك اليهود في الدولة الفارسية، فبينما هم سبي بالمذلة، فإذا هم معترف بهم وبخصوصيتهم أيام قورش، وكذلك الحال في الدولة الرومانية، فطوراً وطوراً. وكذلك النصارى في الدولة الرومانية، فبينما هم يعذبون ، فإذا الدولة تدين بدينهم، وبينما هم مضطهدون فإذاهم يضطهدون ، وبينما كانوا يطالبون بالخصوصية، فإذا هم ينكرونها على كل الآخر، ويفرضون " الإيمان " قهراً.

وعند المسلمين كان الاعتراف لأهل الكتاب بخصوصيتهم والإقرار لهم بشريعتهم، وفتح أبواب المخالطة بالزواج والمطاعمة معهم، فعاش أهل الكتاب حياة هادئة مستقرة وإن كانوا من الدرجة الثانية، فأعفوا من الحرب وفرضت عليهم ضريبة غير دينية، وسمح لهم بالبقاء على كل خصوصياتهم، إلاّ أن هذه الخصوصية أصبحت وبالا عليهم إذ اعتزلوا كأقلية غير مندمجة، مما سهل للبغاة أن يفرضوا عليهم نمطا خاصا من اللباس، وقواعد خاصة في اللياقة، كانت أحياناً توضع لصالحهم فلا تلبث أن تكون وبالاً عليهم لأنهم غالبا ما يصبحون بعزلتهم موضع ريبة العامة وسوء ظنها[1].

[1] للمزيد من القراءة في هذا الموضوع إقرأ: تعدد الأديان وأنظمة الحكم- جورج قرم.

الخصوصية سيف ذو حدين:

إن الموقف من الخصوصية هو سيف ذو حدين، فقد يكون الأمر حسناً، لما فيه من إعطاء الحق للإنسان في اختيار دينه ، ولكن لا يلبث أن يبرز المائز لهذه الطائفة عن المجتمع، ، فيرسم الواقع فواصل حقيقية بين هذه المذاهب والطوائف، تبدأ سلمية عرفاً، ثم تتحملل بإمكانية الانقسام والحرب الأهلية كلما توافرت عوامل تمييزية سياسية واقتصادية داخلية أو خارجية. فكلما بالغ اليهود عبر تاريخهم في الحفاظ على خصوصيتهم الدينية، تولدت عوامل غربتهم في نظر الآخرين، حتى يعزو بعض المؤرخين ما عُرف بظاهرة اللاسامية لحرص اليهود الشديد على الخصوصية عبر تاريخهم الطويل، ينقل جورج قرم عن مرسيل سيمون قوله " بحكم من أن اليهود يعيشون على حدة، بلا اتصال حميم مع الوثنيين المجاورين لهم، يشدهم إلى بعضهم بعضاً التقيد بتعاليم وطقوس قد يعسر أحياناً على الأجانب فهمها، فإنهم يعرضون أنفسهم لجميع الاتهامات التي يصوغها خبث الجمهور بحق المجتمعات المغلقة"، وكان عدم مشاركة المسيحيين للملوك الرومان الوثنيين في طقوسهم العبادية دليل عند الأباطرة على تمرد سياسي مما عرَّضهم لقمع الدولة[2].

ومن القرآن الكريم يمكن استعراض بني إسرائيل كشعب مختلف الدين والعقيدة عاش تحت سلطة دولة مصر الفرعونية، ففي عهد فرعون يوسف "الريان بن الوليد" حظي بنو إسرائيل من خلال يوسف بمعاملة خاصة أقرَّت لهم بخصوصيتهم الدينية دون أن تكون تلك الخصوصية سبباً في عزلهم واحتقارهم، لأنها كانت ثمرة مبادرة يوسف (ع) في حماية المصريين من هلاك شامل، أقرَّت له الدولة والمجتمع بفضله، ولكن إلى حين، فما لبثت السنون حتى نسي المصريون يوسف وفضله، وعادت الأمور إلى طبيعتها، فاستعبدوا بني إسرائيل، وما أن بلغ الحال عهد فرعون موسى، حتى كان يُعبّد بني إسرائيل.

إن الطريق للتعامل مع الخصوصيات الطائفية والمذهبيّة ليس بالأمر الهين، وهو طريق كالصراط يمينه مهلكة ويساره مهلكة، مع دقته وحدته، فإن منعنا الخصوصية سقطنا في الاستبداد، الذي هو مفتاح كل شر، ومعبر نحو دمار المجتمع وتمزقه، وإن سمحنا بها دون دليل وهدى، شقَّت فواصل وصدوعاً بين المذاهب والطوائف المختلفة في المجتمع الواحد.

في الدول القديمة كان الحال يتوقف على رأي النخبة الحاكمة، فهي تقرر وفق مصالحها ، هل ستسمح أو ستمنع الآخر المختلف، فبعضهم كان يسمح حتى لمجرد الفخر بأن مملكته تضم أشتاتاً من الأعراق والأديان،

[2] جورج قرم صـ 103- 104

وأنه كما الرب في السماء، رب في الأرض للأحمر والأصفر المؤمن بدينه والمؤمن بسواه، وبعضهم يضيق به أن يجد مخالفاً له، فيسير على ضلال فرعون (قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهاً غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ) وبعضها كان يفرض دين قومه على غيرهم، ولكن عقبة الأديان عقبة كأداء، تضطر الجبابرة كثيراً للتسليم باستحالة المواصلة في القتل للآخر الذي يُبدي إصراراً على التمسك بخصوصيته مهما كانت التضحيات، وهكذا كان الحال قديماً في صعود وهبوط.

وأما الدولة الحديثة التي نشأت في أوروبا على أنقاض سقوط سلطة الكنيسة، والتي فصلت بين الدين والدولة وأقامت الدولة العلمانية، وحوّلت بالقانون الدولة إلى أمة واحدة، مهما كانت متعددة الأعراق والطوائف، وابتكرت مفهوم المواطنة كانتماء بديل عن غيره، واستبدلت الشريعة الدينية بشريعة الدولة، وسلبت حق التشريع من يد رجال الدين والأباطرة، فجعلته حقاً محصوراً في البرلمان الممثل لإرادة الشعب، هذه الدولة الحديثة وجدت نفسها وجهاً لوجه أمام الخصوصيات الدينية والمذهبيّة، فبعض منها أقرّ بالخصوصيات في حدود الشئون الشخصية من عبادة وزواج ولو بمقدار، وبعض آخر أصر على النقاء العلماني، وفرض شريعة البرلمان على سائر الأديان والمذاهب والأعراق، فلم يأذن حتى بالمحاكم الشرعية الشخصية، وفرض شرعته في الزواج والإرث وغيره، وعزل الشأن التعبدي عن الدولة: وبالتالي حاولت الدولة الحديثة الخروج عن نطاق الخصوصية الدينية والمذهبية بفرض الأمة الوطن وبفرض شرعة الدستور والقانون العلماني شرعة جامعة للجميع.

نجحت - نسبيا - الدولة العلمانية في أوروبا وفي سائر الدول التي تخلت شعوبها عن شريعة دينها أو لم تكن لها شريعة من الأصل، في فصل الدين عن الدولة والحياة العامة، فالأوربيون كشعوب هم من أسقط سلطة الكنيسة، فالعلمانية الأوربيّة قامت على أرضية شعبيّة ونخبوية في آن، والجغرافيا السياسية الأوربيّة قد وطأتها الدولة القومية لاستقبال النظم العلمانية، فسهل استقبالها للعلمانية.

ولكن المسألة لم تكن ناجحة في الاتحاد السوفيتي، فمع تطرفه العلماني إلاّ أنه لم يتمكن عبر نظامه السياسي من الدمج الواقعي بين مختلف مكونات شعوبه وأديانها، فكانت الهيمنة طوال عهده للشعب الروسي، فهم القادة والعلماء والأساتذة، ولم يتمخض بعد سبعين سنة من التوحيد القهري العلماني إلاّ عن شعوب شرقية متخلفة كمثيلاتها في الشرق، فكانت كل الشعوب المسيحية حتى غير الروسية أكثر تقدماً من كل الشعوب الإسلامية والأعراق غير الأوربية، مما يدلل على قشرية المبادئ المعلنة، حتى في أحضان الشيوعية، الوجه الأكثر تشددا في العلمانية.

أما أوروبا الغربيّة والولايات المتحدة وكندا واستراليا، فقد تكشفت مع حرب الإرهاب، الأرضية العنصرية والدينية، التي لا تزال تدير موجهات السياسة والمجتمع عند كثيرين، ولم تتمكن العلمانية من بتر جذور الولاء الديني والعرقي في نفوس القوى الفاعلة في السياسية والاجتماع.

ومن هذا فإن دين الوطنية، والدولة الأمة، والشريعة الدستورية، لم تتمكن من الحلول بديلاً عن الدين، بل ظل الدين مؤثراً ولو من الباطن في أناس العلمانية نفسها، وعليه فإن من الأجدر والأسلم التعامل مع هذا الأمر بشفافية، والبحث عن طريق للحل لا يستبيح الاستبداد الديني أو العلماني أو القومي، ولا يسمح للخصوصية أن تخلق فواصل وحواجز بين الناس، فهل من سبيل إلى ذلك؟

ينبغي الإقرار بداية، أنه لا يوجد نظام قادر على إبقاء الطوائف دون طائفية، والمذاهب دون مذهبيّة، دون أن يترسخ الإيمان بذلك عند الجمهور، فتصبح هذه الأمور مما يستقبح ، مثلما أصبح حكم الكنيسة عند شعوب أوروبا ، أما إذا ظل الناس يرونها جمالاً ، فإن القوانين لن تجدي شيئاً، فلا بد من حسن التربية على احترام الآخر، والتسامح معه، واعتباره كفؤاً في الإنسانية التي يجب أن تكرم.

بعدها من الحق أن نقول، بأن الديمقراطية ، هي أفضل النظم السياسية المتاحة اليوم لإدارة الصراع بين المختلفين سلميا، كذلك فهو النظام الوحيد الذي يوفر نظاماً للرقابة مستقلاً عن الجهاز التنفيذي ، فيمكن مع الرقابة الحثيثة رصد معالم الخطر والانحراف، بالطوائف نحو الطائفية، والمذاهب نحو المذهبية، وكذلك تمكين الناس من منع الدولة العلمانية الدستورية من التحول إلى عقيدة شمولية، فوق عقائد المجتمع، والهيمنة عليه في كل شأن خاص أو عام.

إن الإقرار القانوني بتنظيم حقوق خاصة لطائفة ما أو مذهب ما في المجتمع، ينبغي أن لا يعتبر حالة مستدامة، وإنما هي بمثابة حالة طوارئ لحفظ الآخر، فالمذهب أو الطائفة التي نخشى أنه ولظروف ما، غير سويّة، قد يتعرض فيها هذا الطرف أو ذاك، لعمليات جور واعتداء ومحاصرة، بسبب مذهبه وعقيدته، فإننا يجب أن نتدارك الأمر بعمل ما يعمل عند حالة الخوف، بتفعيل قوانين الطوارئ، فقد نفرض لها (الطائفة) عدداً من المقاعد أو المناصب في الدولة، ونفتح لأفرادها مزيداً من الفرص في التعليم والبعثات، والدعم المالي أو العمراني والجغرافي، والقيام ببرامج مقصودة ومنظمة لزيادة عملية الدمج والتداخل، من مثل تشجيع المصاهرة المختلطة، أو المساكنة المختلطة، التماساً لزيادة اللحمة والالتحام بينهم وبين الآخرين، حتى تعود الأمور إلى طبيعتها السوية في عدم الالتفات للاختلافات المذهبية كعناصر ذات بال في تمييز الناس في الحقوق و الواجبات.

أما أن نعتبر حالة الاختلاف الطائفي أو المذهبي، حالة تحتاج على الدوام لقوانين وتشريعات دائمة، تتعامل معها على أنها هي الطبيعة، فإننا بهذا لا نفعل شيئاً سوى تعميق الشروخ بين الناس، على أساس طوائفهم أو مذاهبهم، مثلما تتحول حالات الطوارئ الشاذة في الدول الأمنية لتصبح هي الطبيعة.

حينما جاء النبي محمد (ص) لمجتمع الجزيرة العربيّة، وجده مريضاً بالعصبيات القبلية والدينية والطبقية، فأراد أن يضرب من نفسه مثلاً أخلاقياً للجميع، فطبقياً تزوج من الموالي ماريه الأمة، وزوج زينب الحرة العربية لمولاه زيد، وقبليّاً تزوج من قريش من عدة أبطن ، وتزوج من خارج قريش، روي أن " جملة من تزوج النبي (ص) ثماني عشرة امرأة، سبعاً من قريش وواحدة من حلفائهم، وتسعاً من سائر القبائل، وواحدة من بني إسرائيل، واتخذ من الإماء ثلاثاً: أعجميتين وعربية، واعتق العربيّة واستولد إحدى العجميتين.[3]

فانظر إلى هذه التوليفة المقصودة منه (ص)، والتي ساوى فيها بين القرشيات وسائر العربيات من غير قريش، وبينهن والموالي، وبين العرب والأعاجم، وبين المسلمات والكتابيات تحت مظلته، فحفظ بذلك الحق الأول للجميع وهو الوجود والمكافاة سواسية، وما كان له غرض شخصي منهن، فقد ظل طيلة شبابه وقبل بعثته - وكان حينها أكثر تفرغاً - على زوجة واحدة تكبره بستة عشر عاماً، وكان يفارقها في الأسفار الطويلة ويعتزلها معتكفا في حراء، ولكنه بزواجه هذا حفظ لأهل الكتاب موقعهم وفرض عملياً جواز مخالطتهم بالزواج وما دونه، وكذلك الأمر بالنسبة للموالي وللعرب من غير قريش.

ولكن لم يكن مراده أن يظل الأمر كما كان، بل لتزول مشاعر الفرقة والتميز بينهم بوجود الانتماءات المختلفة في العرق أو الدين أو الطبقة، فكذلك الحال ينبغي أن يكون مع الطائفية والمذهبية، نثبتها قانوناً إذا كان هناك جور من فئة على أخرى وتطاول يريد إزالة الآخر المختلف، ونمحو ميزاتها بالتربية والتعليم، ليعود الناس لا يرون في هذا الاختلاف ما يمثل عامل افتراق.

إن المذهبيّة الدينية إن جازت في الشرع والدين فلأجل أن يتربى الناس على تعلم محبة الآخر المختلف، والتعايش معه بسلام، ذلك أن الناس إذا لم تبتل بوجود المختلف المخالف، فإنها لا تتعلم التسامح، وتظن نفسها أنها الحق كله، فتصاب بالتعصب وكراهية الآخر، ولكنها إذا ابتليت بالآخر هذا، وكان عليها في دينها أن توقره وتحفظ له حقوقه، بما أنه مشترك معها في الدين أو في قواعد الإيمان أو في الإنسانية أو في الجوار أو في

[3] المبسوط للشيخ الطوسي ج 4 صـــ 27 .

الذمام، وهي كلها أمور لها حقوقها المقدسة في الدين، فإنها بذلك تتعلم المخالطة والمشاركة والتسامح، لاحظ ذلك في الشعوب التي اختلطت مع الغرباء المختلفين تجدها تفترق عن تلك الشعوب التي عاشت منعزلة منفردة.

لقد حرص الإسلام على بناء الأمة الإسلامية مؤمنة بالمختلف معها دون حرب، فقرر أن كل الاختلاف في القوميات والألوان والألسن هي آيات ربانية غرضها فتح أبواب التعارف، وأن كل مختلف في الدين السماوي له الحق في التمسك بدينه، ووجهه لتصحيح ما فسد منه على يديه ولكن دون أن يكرهه عليه، وأجل الفصل بالحق ليكون بين يديه في يوم الحساب، وجعل الجدال بالتي هي أحسن الوسيلة الوحيدة في الدعوة دون العدوان، ولم يفتح العدوان إلا لرد العدوان، ثم جعل الأكرم على الله هو الأتقى، ومن يفعل خيرا من ذكر أو أنثى فلن يكفره.

لقد أذن الدين بالبقاء لأهل الكتاب كافة يهود ونصارى ومجوس وصابئة، وهذه هي كل الأديان في منطقة المسلمين يومها، وأذن في إجارة غيرهم من عبده الأوثان واللادينيين، وإيوائهم حتى يبلغوا مأمنهم، ونهى مطلقاً عن إكراه أحدٍ في دينه، وأمر بالبقاء في التعامل بالتزام الحوار والجدال بالتي هي أحسن، وحظر عليهم العدوان على الآخرين ممن لم يقاتلوهم في الدين أو يخرجوهم من أوطانهم أو يظاهرون عدوهم عليهم، ولسنا ندري كيف يتهم الإسلام بالإرهاب بعد كل هذه الأصول المؤصلة في القرآن، ولسنا ندري كيف يجوّز مسلم لنفسه العدوان على الآخر المختلف بعد كل هذا.

لقد وبخ القرآن الكريم اليهود، وقال لهم (أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ)(البقرة: من الآية85) وذلك أنه قد أخذ عليهم الميثاق ألا يقتلون أنفسهم ولا يسفكون دماءهم ولا يخرجون أنفسهم من ديارهم.

فكان أن أصابتهم السنة المقدرة على من يفعل ذلك، ألا وهي الخزي الدنيوي بالوقوع تحت ظلم الجبابرة أو الاشتغال في أعمال السخرة والعبودية والوقوع تحت المزدرين.

وهذه سنة الله في عباده، لا تختص باليهود حتى يأمن منها المسلمون، الذين أخذ عليهم نفس الميثاق وأشد منه، فجعلت حرمة المؤمن منهم عليهم كأشد من حرمة الكعبة، واعتبرت غيبة أحدهم من المحرمات الكبائر الموبقات، وعوقب البهتان بالجلد الشديد، وحرمت عليهم أنفسهم وأعراضهم وأموالهم، وأوجب عليهم قتال الباغي منهم حتى يفيء إلى الحق، فالميثاق بين المسلمين أغلظ وثاقاً من ميثاق اليهود، فهل نفع هذا مع المسلمين كما لم ينفع مع اليهود؟ كلا وألف كلا فقد دخل المسلمون في كل ما دخل فيه اليهود، من سفك الدماء واستباحة الأعراض والأموال، والإخراج من الديار بالظلم والجور.

إن المذهبيين الإسلاميين هم من سنخ (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ) ففرقوه إلى آيات تمدحهم وآيات تذم أعداءهم، فكل مدح فهو فيهم، وكل ذم فهو في أعدائهم، وإن كان المذموم من الحال والخصال فيهم أسقطوها بالعفو الرباني أو قالوا كما قالت اليهود في أنفسهم (لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَةً) وإن كان الممدوح من الخصال جلياً في خصومهم أسقطوها بقوله تعالى (وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً) فذنوبهم مغفورة وذنوب غيرهم مضاعفة، وعثرتهم مقالة، وعثرة غيرهم بالمرصاد.

قال إسماعيل بن جعفر لأبيه الصادق عليه السلام " يا أبتاه ما تقول في المذنب منا ومن غيرنا؟ فقال عليه السلام : (لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ وَلا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيّاً وَلا نَصِيراً)[4]، فقد دخلنا مداخلهم، وسنة الحق التي لا تتبدل جزتنا جزاءهم، خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة نرد إلى أشد العذاب، إن لم يتداركنا الله برحمة منه تخرجنا من ظلمنا وظلمتنا.

[4] عيون أخبار الرضا – الشيخ الصدوق ج ا صـــ260.